

Distr.: General
26 March 2018
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

الدورة الخامسة والستون، الجزء الأول

جنيف، ٤-١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٨

البند ٨ من جدول الأعمال المؤقت

الأنشطة المضطلع بها لدعم تنفيذ برنامج عمل فيينا
لصالح البلدان النامية غير الساحلية

الأنشطة المضطلع بها لدعم تنفيذ برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤

موجز تنفيذي

يدعو برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤ مجالس إدارة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة لأن تدرج تنفيذ برنامج العمل في برامج عملها ولأن تجري، حسب الاقتضاء، عمليات استعراض قطاعية وموضوعية لبرنامج العمل^(١).

وقد أُعد هذا التقرير بناءً على طلب من الدورة الاستثنائية الحادية والثلاثين لمجلس التجارة والتنمية من أجل استعراض الأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد دعماً لبرنامج العمل^(٢). ويقدم التقرير وصفاً للأنشطة المضطلع بها على نطاق الأونكتاد لدعم تنفيذ برنامج العمل منذ اعتماده في عام ٢٠١٤. ويتضمن أيضاً الدروس المستخلصة وآفاق التقدم في مواصلة تنفيذ الإجراءات والتعهدات المدرجة ضمن ولاية الأونكتاد واختصاصاته. ويهدف إلى مساعدة مجلس التجارة والتنمية على النظر في البند ذي الصلة من جدول الأعمال المؤقت والمساهمة في استعراض منتصف المدة الذي ستجريه الجمعية العامة بشأن تنفيذ برنامج العمل في موعد لا يتجاوز كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩.

(١) A/RES/69/137، الفقرة ٧٦.

(٢) TD/B(S-XXXI)/2.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.18-04672(A)



* 1 8 0 4 6 7 2 *

مقدمة

١- اعتُمد برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للقرن ٢٠١٤-٢٠٢٤ في مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية، الذي عُقد في فيينا في الفترة من ٣ إلى ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤. وكان الهدف من المؤتمر هو تناول الاحتياجات والتحديات الخاصة التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية بسبب موقعها الجغرافي النائي وانخفاض مستويات التنمية الاجتماعية - الاقتصادية. فعدم قدرتها على الوصول مباشرة إلى البحر يجعلها تعتمد على بلدان المرور العابرة من أجل إقامة روابط فعالة مع الأسواق العالمية. وعلاوة على ذلك، يجعلها البعد الجغرافي عن أقرب ميناء في وضع غير مؤات فيما يتعلق بالتوقيت والتكاليف المتصلة بنقل البضائع لأن النقل البري أعلى بكثير من النقل البحري. وتُضاف إلى مشكلة البعد تحديات المعابر الحدودية المتعددة والإجراءات الجمركية والمتطلبات المتباينة ونظم ولوائح النقل غير المتوافقة. ونتيجة لذلك، اتضح أن النشاط التجاري للبلدان غير الساحلية يقل في المتوسط بنسبة ٣٠ في المائة عن النشاط التجاري للبلدان الساحلية. ويضعاف تزايد أهمية سلاسل القيمة العالمية الأثر السلبي للتكاليف التجارية على آفاق الاندماج العالمي للبلدان غير الساحلية. وعلاوة على ذلك، يعتمد ٢٧ بلداً من البلدان النامية غير الساحلية البالغ عددها ٣٢ بلداً على السلع الأساسية الأولية لأكثر من ٥٠ في المائة من صادراتها، مما يجعلها شديدة التأثر بصدمات الأسعار الخارجية ويحد من تأثير التجارة والنمو على إيجاد فرص العمل والحد من الفقر.

٢- وللتحديات المتمثلة في البعد عن البحر والاعتماد على السلع الأساسية التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية أثر هام على آفاق التنمية الشاملة. وتعرف البلدان النامية غير الساحلية متوسط معدلات نمو أدنى مما تعرفه البلدان الساحلية؛ وتفيد إحدى الدراسات أن وضع البلدان غير الساحلية يخفض نموها بحوالي ١,٥ في المائة^(٣). وبالإضافة إلى ذلك، يندرج نصف البلدان النامية غير الساحلية البالغ عددها ٣٢ بلداً ضمن مجموعة أقل البلدان نمواً.

٣- وبعد فترة طويلة من النمو السريع، عرفت البلدان النامية غير الساحلية كمجموعة مؤخراً انخفاضاً حاداً في متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي. ففي الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٣، كان متوسط معدل النمو في البلدان النامية غير الساحلية فوق ٧ في المائة، ولكنه انخفض في عام ٢٠١٤ إلى ٥,٦ في المائة، وتباطأ أكثر من ذلك في ٢٠١٦ ليصل إلى ٢,٨ في المائة. ومن حيث نصيب الفرد، انخفض المعدل من ٣,١ في المائة في عام ٢٠١٤ إلى ٠,٤ في المائة في عام ٢٠١٦. وعرفت بلدان نامية أخرى أيضاً تباطؤاً اقتصادياً، مثلاً أقل البلدان نمواً، التي تراجع متوسط نموها السنوي من ٥ في المائة في عام ٢٠١٤ إلى ٣,٨ في المائة في عام ٢٠١٦، وإن لم تعرف أي مجموعة أخرى تباطؤاً حاداً كالذي عرفته البلدان النامية غير الساحلية.

٤- ويهدف برنامج عمل فيينا إلى معالجة التحديات التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية على نحو متنسق والمساهمة في تحقيق معدل نمو معزز مستدام وشامل للجميع والحد من الفقر.

(٣) L MacKellar, A Wörgötter and J Würz, 2002, Economic growth of landlocked countries, In: G Chaloupek, A Guger, E Nowotny and G Schwödiauer, eds., *Economics in Theory and Practice*, Springer, Berlin: 213-226

ويعترف برنامج العمل بأن بلدان المرور العابر تواجه أيضاً تحديات كبيرة لأن العديد منها بلدان نامية أيضاً. ويمكن أن تفرض تجارة المرور العابر من البلدان النامية غير الساحلية المجاورة عبئاً كبيراً على الهياكل الأساسية للنقل والتسهيلات الجمركية لبلدان المرور العابر. ولذلك فإن برنامج العمل يتناول أيضاً الاحتياجات الإنمائية لبلدان المرور العابر ويسلط الضوء على الحاجة إلى زيادة التعاون والتنسيق بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر والشركاء في التنمية. ويحدد البرنامج أولويات العمل الست التالية، التي ينطوي كل منها على غايات وأهداف محددة للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر، حسب الاقتضاء، والشركاء في التنمية، وسيساهم تنفيذها في الهدف النهائي المتمثل في تحويل البلدان غير الساحلية إلى بلدان موصولة براً^(٤):

الأولوية ١: المسائل الأساسية المتصلة بسياسات المرور العابر.

الأولوية ٢: تطوير الهياكل الأساسية وصيانتها:

(أ) الهياكل الأساسية للنقل؛

(ب) الهياكل الأساسية للطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

الأولوية ٣: التجارة الدولية وتيسير التجارة:

(أ) التجارة الدولية؛

(ب) تيسير التجارة.

الأولوية ٤: التكامل والتعاون على الصعيد الإقليمي.

الأولوية ٥: التحول الاقتصادي الهيكلي.

الأولوية ٦: وسائل التنفيذ.

٥- ويعرض هذا التقرير المساعدة التقنية وأنشطة بناء القدرات التي يضطلع بها الأونكتاد لدعم تنفيذ برنامج عمل فيينا منذ اعتماده، تبعاً لترتيب أولويات العمل.

أولاً- الأولوية ١: المسائل الأساسية المتصلة بسياسات المرور العابر

٦- في ضوء اعتماد البلدان النامية غير الساحلية على بلدان المرور العابر للوصول إلى الأسواق الدولية، تؤدي حرية المرور العابر، إلى جانب الهياكل الأساسية للنقل واللوجستيات، دوراً هاماً في آفاق تنمية البلدان النامية غير الساحلية.

٧- وبناءً على هذه الخلفية، يقدم الأونكتاد المساعدة التقنية وبناء القدرات لمساعدة البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية في تنفيذ الاتفاق المتعلق بتيسير التجارة في منظمة التجارة العالمية. ويشمل ذلك تقديم الدعم في تنفيذ المادة ١١ من الاتفاق، التي تتضمن أحكاماً محددة بشأن المرور العابر، فضلاً عن مواد أخرى ذات صلة بالتعاون المتعلق بالمرور العابر، من قبيل المادة ١-١ بشأن النشر، والمادة ١-٢ بشأن المعلومات المتاحة عن طريق الإنترنت، والمادة ١-٢ بشأن فرصة التعليق، والمادة ٣-٦ بشأن العقوبات، والمادة ٧-٧ بشأن المشغلين المعتمدين، والمادة ٨ بشأن التعاون بين الوكالات الحدودية، والمادة ١٠ بشأن

الشكليات. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدم الأونكتاد المساعدة في تنفيذ الاتفاق إلى ١٨ بلداً من البلدان النامية غير الساحلية^(٥) و١٧ بلداً من بلدان المرور العابر النامية^(٦).

٨- وقدم الأونكتاد المساعدة التقنية بشأن التعاون في مجال المرور العابر إلى عدد من المنظمات الإقليمية، ولا سيما التالية منها: اتفاق التجارة الحرة لأوروبا الوسطى، وجماعة شرق أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ورابطة تكامل أمريكا اللاتينية، والاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي. وفي عام ٢٠١٥، نظم الأونكتاد، بالتعاون مع حكومة باراغواي، حلقة دراسية في أسونسيون لبلدان منطقة رابطة تكامل أمريكا اللاتينية من أجل توفير بناء القدرات بشأن تنفيذ حلول الممارسات الجيدة للمرور العابر للبضائع. وحضر الحلقة الدراسية مشاركون من الأرجنتين وأوروغواي وباراغواي والبرازيل وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) وبيرو وشيلي وكولومبيا.

٩- وشارك الأونكتاد في استعراض المبادئ التوجيهية للمرور العابر الصادرة عن منظمة الجمارك العالمية، الأمر الذي أدى إلى نشر كتيب العبور في عام ٢٠١٧.

١٠- وفي آذار/مارس ٢٠١٨، نظم الأونكتاد حلقة عمل تجريبية لمنسقي المرور العابر على الصعيد الوطني، المشار إليهم في الفقرة ١١ من اتفاق تيسير التجارة، بغية تحديد وتطوير أنشطتهم وعملهم على نحو أفضل. وحضر حلقة العمل مشاركون من أوغندا وبوروندي ورواندا، وكذلك من بلدي المرور العابر الناميين المجاورين كينيا وجمهورية تنزانيا المتحدة، إلى جانب ممثلين من أمانة جماعة شرق أفريقيا وإدارة وكالة تيسير النقل العابر وسلطة الممر الشمالي لتنسيق النقل العابر. وسوف يعمل الأونكتاد مع منظمات دولية أخرى لمواصلة تطوير هذه الدورة التدريبية، التي يمكن عندئذ بدء تنفيذها في مناطق أخرى.

ثانياً - الأولوية ٢: تطوير الهياكل الأساسية وصيانتها

ألف - الهياكل الأساسية للنقل

١١- يكتسي تعزيز النظم المستدامة لنقل البضائع أهمية حاسمة لتحقيق خدمات نقل ولوجستيك ذات كفاءة اقتصادياً ومجدية اجتماعياً وملائمة بيئياً. وتحقيقاً لهذه الغاية، يعمل الأونكتاد من أجل تعزيز قدرة البلدان النامية، بما فيها البلدان النامية غير الساحلية، على وضع وتنفيذ سياسات وتدابير للنقل المستدام، فضلاً عن إجراءات التمويل وآلياته.

١٢- ومنذ اعتماد برنامج عمل فيينا، ما فتئ الأونكتاد يعمل مع وكالة تيسير النقل العابر في الممر الرئيسي وسلطة الممر الشمالي لتنسيق النقل العابر في شرق أفريقيا لمساعدتهما في جهودهما الرامية إلى تنفيذ استراتيجية لنقل البضائع بطريقة مستدامة. وشملت الأنشطة تنظيم حلقة عمل للتدريب وبناء القدرات في نيروبي في الفترة من ١٤ إلى ١٨ آذار/مارس ٢٠١٦، استفاد منها أكثر من ٨٠ مشاركاً من أوغندا وبوروندي وجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية الكونغو الديمقراطية

(٥) باكستان وبنين وبيرو وجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية أفريقيا وجيبوتي والسنغال والسودان وغابون وفييت نام والكاميرون وكوت ديفوار وكينيا وليبيريا وميانمار وناميبيا ونيجيريا.

(٦) إثيوبيا وأذربيجان وأوغندا وباراغواي وبوتسوانا وبوروندي وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً وجمهورية مولدوفا ورواندا وزامبيا وزمبابوي وسوازيلند وطاجيكستان وكازاخستان وليسوتو ومالي ومنغوليا.

وجنوب السودان ورواندا وكينيا. وكان الهدف من حلقة العمل هو تعزيز قدرة واضعي السياسات في مجال النقل والهيكل الأساسية والتمويل، ومشغلي النقل بالسكك الحديدية والطرق والممرات المائية الداخلية وشبكات الموانئ، وممثلي المؤسسات المالية الرئيسية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى على تعزيز وتمويل نظم مستدامة لنقل البضائع عن طريق تدابير سياسة عامة سليمة في مجال النقل وإجراءات وآليات تمويلية ملائمة.

١٣- وفي إطار متابعة حلقة العمل، وضعت سلطة الممر الشمالي لتنسيق النقل العابر، بالتعاون مع الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومبادرة مركبات ومحركات الديزل الثقيلة لتحالف المناخ والهواء النظيف، برنامجاً للشحن الأخضر، وهو الأول من نوعه في أفريقيا. وأطلق البرنامج رسمياً في ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ أثناء الجلسة الثانية والأربعين للجنة التنفيذية للسلطة.

باء- الهياكل الأساسية للطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

١٤- يعترف برنامج عمل فيينا بما للهيكل الأساسية للطاقة والوصول إلى طاقة متجددة وموثوقة وميسورة التكلفة من دور هام في تحديث تكنولوجيا المعلومات ونظم المرور العابر وتعزيز القدرات الإنتاجية من أجل تحقيق النمو والتنمية المستدامة. وفي هذا السياق، يذكر برنامج العمل أن الإجراءات التي تتخذها البلدان النامية غير الساحلية تشمل وضع سياسات الطاقة الوطنية لتشجيع طاقة متجددة حديثة وموثوقة بهدف تعزيز القدرات وضمان الوصول إلى الطاقة.

١٥- ويبرز "تقرير أقل البلدان نمواً ٢٠١٧: الوصول إلى الطاقة التحويلية" ما للوصول إلى الطاقة من دور في عملية التحول الهيكلي في مجموعة أقل البلدان نمواً، التي تشمل ١٦ بلداً من البلدان النامية غير الساحلية. ويشدد التقرير على أهمية ضمان الوصول إلى الطاقة ليس لاحتياجات الاستهلاك المحلي فحسب، بل أيضاً للعمليات الإنتاجية. ويقدم التقرير مجموعة من التوصيات التي يجب أن تأخذها البلدان في الاعتبار عند صياغة السياسات الوطنية في مجال الطاقة.

١٦- وساعد الأونكتاد، في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، العديد من البلدان النامية غير الساحلية في تحديد أطر سياساتها العامة للعلم والتكنولوجيا والابتكار. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، أنجز الأونكتاد "استعراض سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار: رواندا". وسلط التقرير الضوء على التحديات الرئيسية التي تواجهها رواندا في هذا المجال وأشار إلى أن الابتكار واستخدام التكنولوجيا لتحسين القدرة التنافسية للشركات والصناعات مسألة أساسية. وأفاد بأن مسألة إيجاد الطلب على التكنولوجيا في الصناعة يتطلب أيضاً قدراً أكبر من الاهتمام وأن من مصادر القلق الفوري تعزيز الروابط فيما بين أصحاب المصلحة الرئيسيين في هذا المجال، مثل الحكومة والشركات والأوساط الأكاديمية ومؤسسات التدريب والجهات صاحبة المصالح العامة والبيئية. ونظراً إلى طموحات رواندا الإنمائية، يتعين وضع وتنفيذ سياسة عامة وطنية للعلم والتكنولوجيا والابتكار باستخدام الإطار المفاهيمي للنظام الوطني للابتكار. وبعد تقديم التقرير، تسارعت التطورات المتصلة بوضع السياسة العامة للعلم والتكنولوجيا والابتكار في رواندا ويجري في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ إعداد استراتيجية وخطة تنفيذ على مدى خمس سنوات. وفي نطاق هذا الاستعراض الخاص بالسياسات العامة، اضطلع الأونكتاد بنشاطين ذوي صلة. أولاً، أُجريت، خلال حلقة عمل وطنية بشأن السياسة العامة للعلم والتكنولوجيا والابتكار، دورة تدريبية بشأن الابتكار لفائدة واضعي السياسات وأصحاب المصلحة في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار شارك فيها حوالي ٦٠ خبيراً من خبراء السياسة العامة، بما في ذلك ١٠ نساء. ثانياً، قُدِّم تعليق هام واقتراحات للمراجعة بشأن مشروع استراتيجية وطنية للعلم والتكنولوجيا والابتكار والبحوث.

١٧- ويعمل الأونكتاد مع حكومة إثيوبيا بشأن إعداد استعراض للسياسة العامة للعلم والتكنولوجيا والابتكار يهدف إلى المساهمة في إعادة صياغة السياسة العامة الوطنية للعلم والتكنولوجيا والابتكار في إثيوبيا.

١٨- وفي عام ٢٠١٧، أجرى الأونكتاد تقييمات للاستعداد السريع للتجارة الإلكترونية لكل من بوتان ونيبال. وتهدف هذه التقييمات إلى مساعدة البلدان في تحسين ممارسة التجارة الإلكترونية والاستفادة منها من منظور تجاري وطني ودولي على السواء، والتركيز على سبعة مجالات هي الاستعداد للتجارة الإلكترونية وصياغة الاستراتيجيات؛ والهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ والأطر القانونية والتنظيمية؛ ونظم الدفع؛ والوصول إلى التمويل لأغراض التجارة الإلكترونية؛ وتنمية المهارات المتعلقة بالتجارة الإلكترونية؛ وتيسير التجارة والخدمات اللوجستية. وتساعد التقييمات واضعي السياسات على تحديد ميزات قدرات التجارة الإلكترونية وثغراتها وعوائقها وفرصها، وتتيح مصفوفة موجهة نحو اتخاذ الإجراءات من أجل مساعدة صناع القرار والشركاء في التنمية على مواجهة التحديات واغتنام الفرص. ويتمشى الناتج النهائي مع المسار الإنمائي العام للبلد الخاضع للتقييم. وثمة عدد من التقييمات المقررة لعام ٢٠١٨، بما في ذلك في بلدان نامية غير ساحلية مثل أفغانستان وليسوتو.

ثالثاً- الأولوية ٣: التجارة الدولية وتيسير التجارة

ألف- التجارة الدولية

١٩- يتمثل أحد الأهداف الأساسية لبرنامج عمل فيينا في مساعدة البلدان النامية غير الساحلية في التغلب على مساوئ البعد الجغرافي والاعتماد على السلع الأساسية، وفي زيادة مشاركتها في التجارة العالمية، بما في ذلك ما يتعلق بالمكونات المصنعة من الصادرات. ومنذ اعتماد برنامج العمل، انخفضت الحصة الإجمالية للبلدان النامية غير الساحلية في الصادرات العالمية من السلع من ١,٢ في المائة في عام ٢٠١٤ إلى ٠,٩ في عام ٢٠١٦، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى انخفاض أسعار السلع الأساسية العالمية.

٢٠- ويقدم الأونكتاد إلى العديد من البلدان النامية غير الساحلية المساعدة على الاندماج في النظام التجاري المتعدد الأطراف. وقد دعم الأونكتاد البلدان غير الساحلية الأقل نمواً في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في المجالات الرئيسية التي تحظى بالاهتمام، بما في ذلك دخول الأسواق دون الخضوع للرسوم الجمركية والحصص وقواعد المنشأ، وتنفيذ المعاملة التفضيلية للخدمات وموردي الخدمات من أقل البلدان نمواً في أفريقيا، والمشاركة في التجارة في الخدمات، وكذلك المعاملة الخاصة والتفضيلية. وقد دعم الأونكتاد عدداً من البلدان في فهم الآثار الإنمائية لإتاحة دخول جميع أقل البلدان نمواً، بما فيها البلدان النامية غير الساحلية، دون أن تخضع للرسوم الجمركية والحصص. وبالإضافة إلى ذلك، قدم الأونكتاد المساعدة إلى عدد من البلدان النامية غير الساحلية من خلال دعمه لأقل البلدان نمواً، والمجموعة الأفريقية، ومجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ في أعمالها التحضيرية الفنية للمؤتمر الوزاري الحادي عشر لمنظمة التجارة العالمية، الذي عُقد في الأرجنتين في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وعلى وجه الخصوص، قدم الأونكتاد إسهامات موضوعية إلى معتكفات سفراء المجموعة الأفريقية في عامي ٢٠١٦ و٢٠١٧.

٢١- وقدم الأونكتاد إلى بوتسوانا في عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦ وإلى زامبيا في عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥ المساعدة اللازمة لإعداد أطر السياسة العامة التجارية. وكان من شأن هذه الأطر، في حال تنفيذها، أن تساعد بوتسوانا وزامبيا في تنويع اقتصاديهما، واستكشاف أسواق تصدير جديدة، وتعزيز اندماجها في سلاسل القيمة العالمية.

٢٢- وفي عام ٢٠١٤، أعد الأونكتاد "استعراض سياسات الخدمات: باراغواي" بهدف تعزيز القدرة الوطنية على التوريد والتصدير في الخدمات. وساعد الاستعراض باراغواي في تحديد التحديات والفرص في قطاعات الخدمات ذات الأولوية، بما في ذلك أعمال التشييد وما يتصل بها من خدمات مهنية، فضلاً عن التعليم والشؤون المالية وخدمات الاتصالات. وقدم الاستعراض أيضاً توجيهات بشأن تصميم وتنفيذ إصلاحات ومبادرات السياسة العامة في باراغواي في هذه القطاعات، من قبيل تعزيز التشريع الجديد لقطاع البناء، وتلبية الحاجة إلى كفاءة تعميم الخدمات المالية، وتحسين نوعية الخدمات التعليمية من خلال إدماج المحتوى العلمي والتكنولوجي. وستساعد هذه التدابير على تعزيز نمو قطاعات الخدمات وزيادة القدرة الوطنية على التصدير، ومن ثم الإسهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية العامة في باراغواي. وبناءً على طلب حكومة باراغواي، أطلق الأونكتاد عملية إجراء استعراض ثانٍ لسياسات الخدمات.

٢٣- ولا يزال الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية يشكل تحدياً رئيسياً للبلدان النامية غير الساحلية التي تظل خارج النظام التجاري المتعدد الأطراف. وفي عامي ٢٠١٦ و٢٠١٧، واصل الأونكتاد تقديم المساعدة التقنية إلى عدد من البلدان النامية غير الساحلية في عمليات انضمامها، والمساعدة في بناء القدرات اللازمة في مجال السياسة العامة التجارية والمفاوضات من أجل ضمان مشاركة فعالة في المفاوضات ذات الصلة. واضطلع الأونكتاد بخدمات استشارية وبعثات ميدانية وأنشطة لبناء القدرات، بما في ذلك مشاورات تقنية مع مفاوضين من أذربيجان بشأن مسائل الانضمام (جنيف، سويسرا، ٢١ و٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٧) وبعثة استشارية إلى تركمانستان بشأن مسائل الانضمام (عشق آباد، ١٧-٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٦). وقُدِّمت إلى بوتان خدمات استشارية على أساس أكثر استمرارية بشأن مسائل من قبيل استعراض التشريعات المحلية المتصلة بالتجارة لضمان توافقها مع اتفاقات منظمة التجارة العالمية. وأخيراً، قُدِّم الدعم إلى بلدان نامية غير ساحلية في مراحل مختلفة من عملية الانضمام، بما في ذلك إثيوبيا وبوتان وتركمانستان والسودان، فضلاً عن بلدان نامية غير ساحلية انضمت مؤخراً إلى منظمة التجارة العالمية، مثل نيبال.

٢٤- وكجزء من الإطار المتكامل المعزز، يساعد الأونكتاد أقل البلدان نمواً، ومنها عدد من البلدان النامية غير الساحلية، في تحديث دراساتها التشخيصية للتكامل التجاري، التي تُستخدم بمثابة أدوات لتحديد قيود السياسة العامة وثغراتها، وفي وضع مصفوفات العمل لمعالجة العوائق المحلية التي تعترض التجارة. وتحدد هذه الدراسات القيود التي تحول دون إدماج أقل البلدان نمواً في النظام التجاري المتعدد الأطراف وتعميم المسائل التجارية في استراتيجيات التنمية الوطنية. وقام الأونكتاد بتحديث الدراسة التشخيصية للتكامل التجاري المتعلقة بالنيجر في عام ٢٠١٤ والدراسات المتعلقة ببوركينا فاسو وإثيوبيا في عام ٢٠١٦. وركز تحديث الدراسة المتعلقة ببوركينا فاسو على تعزيز قدرات الملكية المحلية في مجال صياغة السياسة العامة التجارية وتنفيذها، باعتبار ذلك جزءاً من الخطة الوطنية المتوسطة الأجل. وساعد التحديث أيضاً الحكومة على إدماج التجارة في خطة التنمية الوطنية. وركز تحديث الدراسة المتعلقة بإثيوبيا على تحسين ممر

السكك الحديدية في أديس أبابا - جيبوتي لتيسير تدفق السلع والخدمات عبر ميناء جيبوتي. ويتعين على الدولتين بناء قدراتهما الإنتاجية والتوريدية وإصلاح مؤسساتهما التجارية وعمليتهما الجمركية لتيسير تدفق السلع والخدمات.

باء- تيسير التجارة

٢٥- بالنسبة للعديد من البلدان النامية غير الساحلية، يُضاف إلى مساوئ الموقع الجغرافي النائي عن البحر عدم كفاءة اللوجستيات التجارية وعمليات التخليص الجمركي. والنظام الآلي للبيانات الجمركية (أسيكودا) نظام جمركي متكامل لإدارة التجارة الدولية وعمليات النقل في بيئة آلية حديثة. وتُصمَّم وتُطوَّر تطبيقات برامجيات متطورة لكي تمثل الإدارات الجمركية والأوساط التجارية للمعايير الدولية عند إنجاز الإجراءات المتصلة بالاستيراد والتصدير والمرور العابر. ونظام أسيكودا مثبت حالياً في ٩٩ بلداً وإقليماً في جميع أنحاء العالم، وهو يساعد في الحد بشكل كبير من تكاليف ووقت التخليص الجمركي. ويتبسط الإجراءات وتعزيز الشفافية، يساعد نظام أسيكودا أيضاً على تحسين الأمن ومكافحة الفساد. وفي الوقت الحاضر، يستخدم ٢٣ بلداً من البلدان النامية غير الساحلية نظام أسيكودا في الإدارات الجمركية^(٧).

٢٦- ووكلاء الشحن هم مقدمو خدمات ييسرون التجارة عن طريق مساعدة الأفراد والشركات على إرسال سلعهم إلى الأسواق الدولية، ولهم بالتالي دور حاسم في نمو اقتصاد البلد. وفي عام ٢٠١٥، نظم الأونكتاد، بالتعاون مع الاتحاد الدولي لرابطات وكلاء الشحن، حدثاً لتدريب المدربين في زمبابوي من أجل المساعدة في بناء قدرة رابطة وكلاء النقل البحري والشحن في زمبابوي على وضع برنامج تدريبي مستدام. وساعدت الدورة التدريبية الرابطة على وضع برنامجها التدريبي، الأمر الذي أدى إلى تسجيل ٩٩ طالباً في أربعة مراكز تدريب وطنية.

رابعاً- الأولوية ٤: التكامل والتعاون على الصعيد الإقليمي

٢٧- يعترف برنامج عمل فيينا بأهمية التكامل الإقليمي في مجال التجارة، وتيسير التجارة، والاستثمار، والبحث والتطوير، والتنمية الصناعية، والقدرة على الاتصال الإلكتروني بهدف تعزيز التحول الهيكلي وربط المناطق جمعياً بالأسواق العالمية.

٢٨- ومنذ إطلاق مفاوضات منطقة التجارة الحرة القارية في حزيران/يونيه ٢٠١٥، قدم الأونكتاد، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، الدعم إلى عملية التفاوض، التي تشمل اللجنة وأعضاء الاتحاد الأفريقي البالغ عددهم ٥٥ عضواً، بما في ذلك ١٥ بلداً من البلدان النامية غير الساحلية^(٨). وقدم الأونكتاد المساعدة إلى اللجنة والجماعات الاقتصادية الإقليمية وفردى البلدان في جميع المجالات المشمولة بالمفاوضات. وكثف الأونكتاد دعمه في عامي ٢٠١٦ و٢٠١٧ بالمساعدة في إعداد مشروع اتفاق منطقة التجارة الحرة القارية، من خلال تقديم

(٧) إثيوبيا وأفغانستان وأوغندا وبوتسوانا وبوركينا فاسو وبوروندي وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) وتركمانستان وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وجمهورية مقدونيا البوغوسلافية سابقاً وجمهورية مولدوفا ورواندا وزامبيا وزمبابوي وسوازيلند وكازاخستان وليسوتو ومالي وملاوي ونيبال والنيجر.

(٨) إثيوبيا وأوغندا وبوتسوانا وبوركينا فاسو وبوروندي وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى ورواندا وزامبيا وزمبابوي وسوازيلند وليسوتو ومالي وملاوي والنيجر.

مذكرات تقنية وتحليل للسياسة العامة ودعم استشاري، لا سيما بشأن الخيارات المتاحة للتفاوض بشأن طرائق التجارة في السلع والخدمات أثناء العمليات التفاوضية والاستشارية، التي تُوجت باعتماد طرائق التفاوض. وأسهم الأونكتاد إسهاماً كبيراً في إنهاء المرحلة الأولى من المفاوضات في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، عندما أقر وزراء التجارة الاتفاق المتعلق بمنطقة التجارة الحرة القارية، بمساعدة جميع الأطراف المعنية، بما فيها البلدان النامية غير الساحلية، على تعزيز فهمها للمسائل التقنية الناشئة عن المفاوضات وتقوية القدرات التفاوضية التجارية. والأونكتاد مستعد لمواصلة تقديم دعمه خلال المرحلة الثانية من المفاوضات إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي وأعضاء الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك البلدان النامية غير الساحلية.

٢٩- ودعم الأونكتاد أيضاً الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة الثلاثية، التي تضم البلدان النامية غير الساحلية في جماعة شرق أفريقيا والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي. وعلى وجه الخصوص، قدم الأونكتاد المشورة إلى الدول خلال المرحلة الثانية من المفاوضات المتعلقة بالمنافسة وحقوق الملكية الفكرية والاستثمار والتجارة في الخدمات. وأعد الأونكتاد وقرارات اقترح فيها خيارات للعمل في السياق الثلاثي في ضوء التقدم المحرز في مفاوضات منطقة التجارة الحرة القارية وغيرها من الاعتبارات الإنمائية. وعززت أنشطة الدعم هذه القدرات التفاوضية للأطراف المعنية وأسهمت إسهاماً إيجابياً في العملية التفاوضية المتعلقة بمنطقة التجارة الحرة الثلاثية.

٣٠- وفي الفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، بدأ الأونكتاد وأنجز مشروعاً بشأن سلاسل القيمة الإقليمية في المنتجات الجلدية في أفريقيا يموله مصرف التصدير والاستيراد الأفريقي وأمانة الكومنولث ويشمل دراسة بعنوان "تحديد وتعزيز سلاسل القيمة الإقليمية في الجلود والمنتجات الجلدية في أفريقيا". وحددت الدراسة على مستوى تفصيلي المدخلات والمنتجات الوسيطة التي يمكن أن توفرها بلدان مختلفة في أفريقيا، ولا سيما أقل البلدان نمواً وبعض البلدان النامية غير الساحلية، في سلاسل القيمة الإقليمية المحتملة، من أجل تصدير المنتجات الجلدية النهائية من أفريقيا. وحُدِّد ضعف القدرات في التصميم كواحد من المعوقات الرئيسية لزيادة قيمة الصادرات من المنتجات الجلدية. واستناداً إلى هذا الدرس المستفاد والتوصيات الواردة في الدراسة، أطلق معهد الجلود والمنتجات الجلدية التابع للسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي استوديو إقليمي للتصميم، بمساعدة أمانة الكومنولث، بهدف توفير التدريب على المهارات الحرفية والتصميم من أجل إنتاج سلع جلدية عالية الجودة.

٣١- وينفذ الأونكتاد حالياً مشروع حساب للتنمية بشأن السياسات الإنمائية لتحقيق نمو اقتصادي مستدام في الجنوب الأفريقي، بهدف دعم برنامج التصنيع الإقليمي وتيسير تحديد السياسات العامة وتنسيقها من أجل تنمية سلاسل القيمة الإقليمية. وأعدت دراسات لفحص الهياكل الإنتاجية والتصديرية لخمسة بلدان هي جمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية أفريقيا وزامبيا وموريشيوس وموزامبيق، مع التركيز على سلاسل القيمة الإقليمية الواعدة في مجال آلات التعدين وتجهيز المنتجات الزراعية وعلى عامل تمكيني رئيسي للتنمية هو الطاقة. ونوقشت هذه المسائل خلال حلقة عمل إقليمية دامت يومين ونُظمت في بريتوريا في آذار/مارس ٢٠١٧ بالاشتراك مع وزارة التجارة والصناعة في جنوب أفريقيا. ونُظمت في دار السلام في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ حلقة عمل إقليمية ثانية دامت يومين، بالاشتراك مع وزارة الصناعة والتجارة والاستثمار بجمهورية تنزانيا المتحدة، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية. واعتمدت الوثيقة الختامية للبلدان المشاركة التي أقرت سلسلة من التدابير المحددة في مجال السياسة العامة. ويدخل هذا المشروع مرحلته

الثانية، التي ستضمن سلسلة من حلقات العمل المتعلقة ببناء القدرات في اقتصادات المنطقة، التي ستُنظَّم أولاً في موزامبيق في أيار/مايو ٢٠١٨.

٣٢- وفي آذار/مارس ٢٠١٨، أطلق الأونكتاد مشروعاً جديداً مدته سنتان بشأن إدماج البلدان النامية غير الساحلية التي تعتمد على السلع الأساسية في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية، بتمويل من صندوق أهداف التنمية المستدامة. وستُنقذ هذا المشروع بالتعاون مع مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية؛ وثلاث لجان إقليمية هي الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ؛ ووكالات متخصصة وبرامج تابعة للأمم المتحدة، لا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية؛ ومنظمات إقليمية، لا سيما منظمة شنغهاي للتعاون. والهدف العام للمشروع هو دعم تنمية سلاسل القيمة المتكاملة في أربعة بلدان نامية غير ساحلية معتمدة على السلع الأساسية هي إثيوبيا وأوزبكستان وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ومنغوليا، بتعزيز قدراتها في السياسات والاستراتيجيات الإنمائية، والعمل على تحسين الاندماج في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية، وإيجاد روابط إنمائية على الصعيد الوطني والأقليمي والعاور للقارات. ويهدف المشروع إلى تحسين القدرات الإحصائية والتحليلية للبلدان المستفيدة في صياغة سياسات عامة فعالة وتعزيز تكامل سلاسل القيمة وتقوية الروابط الإنمائية؛ وتحسين قدرة القطاع الخاص في البلدان المستفيدة على تقييم توقعات السوق، وتحديد الفرص المتاحة فيها، والتغلب على عوائقها، من أجل الاندماج على نحو أفضل في سلاسل القيمة.

خامساً- الأولوية ٥: التحول الاقتصادي الهيكلي

٣٣- يلاحظ برنامج عمل فيينا أن العديد من البلدان النامية غير الساحلية، بالإضافة إلى موقعها الجغرافي، تعتمد اعتماداً شديداً على عدد قليل من السلع الأساسية للتصدير، مما يجعلها عرضة للصدمات الخارجية ويحصرها في نمط نمو غير متكافئ لا يوجد فرص عمل كثيرة ولا يجد من الفقر. ويتطلب التغلب على مشكلة الاعتماد على السلع الأساسية وتحقيق نمو أكثر شمولاً واستدامة أن تتخذ البلدان النامية غير الساحلية تدابير من أجل تعزيز التحول الهيكلي، والتنوع، وزيادة القيمة المضافة. ومن الشروط المسبقة الأساسية لتحقيق التحول الهيكلي بناء قدرات إنتاجية مجدية وقادرة على التنافس. وفي هذا السياق، شارك الأونكتاد في عدد من الأنشطة الرامية إلى دعم بناء القدرات الإنتاجية في البلدان النامية غير الساحلية.

٣٤- ويشترك الأونكتاد في البحوث التحليلية من أجل وضع مؤشرات قابلة للقياس كميّاً وما يتصل بها من متغيرات لقياس القدرات الإنتاجية على نطاق الاقتصاد ككل، بغية توفير منهجية تنفيذية ومبادئ توجيهية في مجال السياسة العامة بشأن كيفية تعميم القدرات الإنتاجية في السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية في البلدان النامية غير الساحلية. وسيكون لوجود مؤشر في هذا المجال دور فعال في تمكين البلدان النامية غير الساحلية من تقييم مواقعها الحالية في مجال بناء القدرات الإنتاجية على أساس نقاط مرجعية ومؤشرات محددة وتوفير إرشادات قائمة على الأدلة للسياسات الإنمائية في المستقبل. ويجمع المشروع دراسة تحليلية تقارن بيانات عن أكثر من ١٠٠ مؤشر في ثماني فئات هي النقل والطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

ورأس المال البشري ورأس المال الطبيعي والمؤسسات والاستثمار والتغيير الهيكلي مع دراسات حالات قطرية في ثلاثة بلدان نامية غير ساحلية هي بوتسوانا، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ورواندا. ويستند المشروع إلى مؤشر سابق للقدرات الإنتاجية لأقل البلدان نمواً ورد في الدراسة التحليلية "تقييم القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نمواً"، التي نُشرت في عام ٢٠١٦. وأُقرت نتائج الدراسة في وقت لاحق وتم بسطها أكثر خلال حلقة عمل وطنية نُظمت في بوتسوانا في ٧ و٨ شباط/فبراير ٢٠١٧ وتلقى فيها ٣٦ من واضع السياسات الوطنية والموظفين الإحصائيين، بما في ذلك ٢٠ امرأة، تدريباً في تفسير وإقرار واستخدام مؤشر القدرات الإنتاجية في صياغة السياسات والاستراتيجيات الإنمائية المحلية. وسيُستكمل مؤشر القدرات الإنتاجية للبلدان النامية غير الساحلية في عام ٢٠١٨، وستُنظَّم على صعيد السياسات العامة وعلى مستوى الخبراء حلقتا عمل وطنيتان أخريان للتدريب وبناء القدرات في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ورواندا لتقاسم وإقرار النتائج والاستنتاجات والنواتج المحددة المتعلقة بالمشروع. وتبين النتائج الأولية أن المستوى العام للقدرات الإنتاجية في البلدان النامية غير الساحلية ضعيف بالمقارنة مع مجموعات بلدان أخرى، لا سيما فيما يتعلق بالمؤشرات المتعلقة بالتحول الهيكلي، والمؤسسات والطاقة، في حين أن المؤشرات المتصلة برأس المال الطبيعي والاستثمار تظهر مستويات أعلى. وأخيراً، توحي البيانات بأن التقدم المحرز في بناء القدرات الإنتاجية في البلدان النامية غير الساحلية قد تباطأ منذ عام ٢٠١١.

٣٥- فضلاً عن العمل المفاهيمي الواسع بشأن مؤشرات القدرات الإنتاجية، يساعد الأونكتاد أيضاً عدداً من البلدان النامية غير الساحلية في تحديد خيارات التنوع الاقتصادي والتغلب على التحديات ذات الصلة. وفي عام ٢٠١٥، نشر الأونكتاد الدراسة التحليلية المعنونة "تيسير مشاركة البلدان النامية غير الساحلية في سلاسل قيمة السلع الأساسية"، التي أقرت بأن العوائق الجغرافية للبلدان النامية غير الساحلية غالباً ما تملّي هياكل صادراتها وتجعل تنوع الصادرات بإضافة المصنوعات إليها أكثر صعوبة. وبناءً على هذه المعلومات، قدمت الدراسة نظرات خاطفة عن التدابير التي يمكن أن تتخذها البلدان النامية غير الساحلية لتيسير الاندماج في سلاسل القيمة العالمية في السلع الأساسية وللحصول على قطاعات ذات قيمة مضافة أعلى داخل هذه السلاسل. وقدمت الدراسة ممارسات فضلى ودروساً مستفادة بشأن تدابير السياسة العامة في مجال تيسير التجارة والهياكل الأساسية والسياسات التجارية والاستثمارية والقدرات الإنتاجية والمؤسسات.

٣٦- وتواجه بلدان عديدة في أفريقيا وآسيا تحديات في جهود تنوع السلع الأساسية التي تبذلها، جزئياً لأن الطاقة، من حيث الوصول والاستخدام الإنتاجي على السواء، لا تزال من العقبات الرئيسية التي تقوض هذه الجهود، ولا سيما التنوع في اتجاه الصناعات التحويلية. وتعذر أيضاً على العديد من البلدان النامية غير الساحلية انتهاز الفرص التي تتيحها سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية للسلع الأساسية بسبب نقص الهياكل الأساسية للطاقة، وتعذر الوصول إلى مصادر الطاقة الحديثة، وارتفاع الحسائر الناجمة عن النقل والتوزيع، والافتقار إلى قدرات استخدام الطاقة في القطاعات الإنتاجية. ولكن التنوع الاقتصادي لا يزال يشكل تحدياً في كثير من الأحيان حتى في البلدان المنتجة والمصدرة للطاقة. ويقدم الأونكتاد المساعدة التقنية إلى أربعة بلدان نامية غير ساحلية مصدرة للطاقة في آسيا هي بوتان وتركمانستان وكازاخستان ومنغوليا. ويهدف المشروع إلى دراسة دور الطاقة في جهود التنوع الاقتصادي، وتحديد التجارب القطرية الناجحة

والممارسات الفضلى، والتوصية بسياسات واستراتيجيات لاستخدام الطاقة من أجل بناء القدرات الإنتاجية وتسريع التحول الهيكلي. وتصدر البلدان المستفيدة الوقود الأحفوري بشكل رئيسي والطاقة الكهربائية في بوتان، وتواجه تحديات متصلة بالتنوع، كما يتضح من درجة ومدى اعتمادها على عدد قليل من السلع الأساسية. ولذلك، يهدف المشروع إلى المساعدة في إجراء دراسة عن كثر لدور الطاقة في تنوع السلع الأساسية. وتشير الأعمال الأولية التي أجراها الأونكتاد إلى أن هذه البلدان ترى أن العلاقة بين مؤشر الوكالة الدولية للطاقة الخاص بتنمية الطاقة ومؤشر القدرات الإنتاجية ضعيفة وأنها في معظم الحالات معكوسة. وتعني هذه العلاقة أن البلدان المصدرة للطاقة لا تسخر إمكاناتها كاملة لبناء الأسس الإنتاجية وتسريع التحول الهيكلي. وتشير النتائج الأولية أيضاً إلى أن كازاخستان تظهر إمكانات جيدة للتنوع في مجال الأعمال التجارية الزراعية والصناعات التحويلية والسياحة، وأن منغوليا تبدي أن لديها إمكانات لزيادة القيمة المضافة في اللحوم ومنتجات الألبان، وكذلك في الصوف والجلود وتجهيز الألياف والسياحة.

٣٧- وتكتسي الصناعات السمكية المحلية أهمية في العديد من البلدان ليس فقط كمصدر لعائدات التصدير فحسب، إذ تشكل الأسماك من هذه الصناعات سلعة أساسية تصديرية متزايدة، بل أيضاً لكفالة رفاه المجتمعات المحلية الريفية وكمساهم رئيسي في الأمن الغذائي. وينفذ الأونكتاد حالياً مشروع حساب للتنمية عنوانه "بناء قدرات مجموعة مختارة من أقل البلدان نمواً لتحسين صادراتها السمكية وتنويعها". وفي إطار هذا المشروع، نظم الأونكتاد حلقة عمل في أوغندا ناقش فيها أصحاب المصلحة من الحكومة والقطاع الخاص، فضلاً عن الأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني، الحاجة إلى سياسات أكثر استباقية لتحسين صادرات الأسماك وتنويعها. وصناعة صيد الأسماك هي أكبر مصدر لإيرادات العملة الأجنبية بالنسبة إلى أوغندا بعد البن وتسهم في سبل عيش حوالي ١,٥ مليون شخص. وأوصى الأونكتاد، بإسهام من جهات رئيسية صاحبة مصلحة، بوضع سياسات واستراتيجيات خاصة بقطاعات محددة منبثقة عن حلقة العمل لتنفيذها الحكومات وشركاء التنمية الدوليين على السواء. ويمكن المشروع أيضاً خبراء من أوغندا وغيرها من البلدان المستفيدة من السفر إلى الصين لغرض المشاركة في برنامج تدريبي بمركز بحوث أسماك المياه العذبة في الأكاديمية الصينية لعلوم مصايد الأسماك. وبدعم من الصين، تلقى المشاركون تدريباً عن الامتثال لمعايير الجودة والسلامة الغذائية المتغيرة باستمرار فيما يخص صادرات الأسماك من أقل البلدان نمواً، بما في ذلك الأسماك غير المستزرعة وأسماك تربية الأحياء المائية. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٧، نُوج عمل الأونكتاد المتعلق بمصائد الأسماك بحلقة عمل أقاليمية في موريشيوس حضرها أيضاً مشاركون من أوغندا.

٣٨- وغالباً ما يتطلب تحقيق تحول هيكلي وتطوير قطاعات ذات قيمة مضافة أعلى تعبئة مستويات هامة من الاستثمارات. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استفاد ٢٨ بلداً من البلدان النامية غير الساحلية البالغ عددها ٣٢ من مساعدة الأونكتاد في مجال الاستثمار وتنظيم المشاريع. وتهدف الأنشطة إلى بناء القدرة التنافسية لهذه البلدان وتعزيز جاذبيتها كوجهات للاستثمار الأجنبي ولإنشاء الأعمال التجارية.

٣٩- وقد استفاد عدد من البلدان النامية غير الساحلية من برنامج استعراض سياسات الاستثمار منذ إنشائه في عام ١٩٩٩. وحتى الآن، أُجريت استعراضات لسياسات الاستثمار لـ ١٥

بلداً من البلدان النامية غير الساحلية البالغ عددها ٣٢، أي نصفها تقريباً^(٩). ويُعدّ الأونكتاد، بعد مرور حوالي خمس سنوات على استكمال استعراض سياسات الاستثمار، تقريراً يقيّم التقدم المحرز في تنفيذ توصيات الاستعراض. وقد استفاد عدد من البلدان النامية غير الساحلية من عملية المتابعة هذه، وكذلك من المساعدة التقنية المقدمة للمساعدة في تنفيذ توصيات الاستعراض. وفي عام ٢٠١٧، نشر الأونكتاد "استعراض سياسات الاستثمار: جنوب شرق أوروبا"، الذي تضمن استعراض بلدين ناميين غير ساحليين هما جمهورية مولدوفا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً. وفي الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨، أطلق الأونكتاد أعمالاً تحضيرية لإجراء استعراض لسياسة الاستثمار في تشاد. وقدم الأونكتاد أيضاً مساعدة تقنية إلى بوتسوانا لتنفيذ توصيات الاستعراض. وظل برنامج استعراض سياسات الاستثمار يثبت أهميته ونوعيته وتأثيره، إذ أظهرت تقارير التنفيذ التي أعدها الأونكتاد للبلدان النامية غير الساحلية سجلاً جيداً وقوياً في مجال التنفيذ، واهتماماً متزايداً لدى المستثمرين الموجودين، وزيادة في القدرة على تسويق فرص الاستثمار. وفي معظم الحالات، سجلت البلدان المستفيدة زيادات ملحوظة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عقب استعراض سياساتها الاستثمارية من جانب الأونكتاد.

٤٠ - وفي مجال اتفاقات الاستثمار الدولية، ساعد الأونكتاد في ٢٠١٧ عدداً من المجموعات الإقليمية، بما فيها البلدان النامية غير الساحلية، في استعراض اتفاقاتها الاستثمارية الدولية النموذجية بغية تعزيز اتساق تلك المعاهدات وبعدها الإنمائي. واستعرض الأونكتاد الاتفاقات النموذجية لبوتسوانا وبوركينا فاسو ومنغوليا. وخلال الدورة الخامسة لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن الاستثمار والابتكار وتنظيم المشاريع من أجل بناء القدرات الإنتاجية والتنمية المستدامة، نظم الأونكتاد بالاشتراك مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا حدثاً جانبياً بشأن القانون الأفريقي للاستثمار والفصل المتعلق بالاستثمار في اتفاق منطقة التجارة الحرة القارية استفادت منه جميع البلدان النامية غير الساحلية المشاركة في المفاوضات الخاصة بهذه الاتفاقات. وبالإضافة إلى ذلك، نظم الأونكتاد في عام ٢٠١٧ في الدار البيضاء، المغرب، بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية والسلطات المغربية، حلقة عمل تدريبية لأعضاء البنك الإسلامي للتنمية. وتهدف حلقات العمل هذه إلى تعميق فهم اتفاقات الاستثمار الدولية بتدريب الموظفين على تحديد وتحليل المسائل الرئيسية والمجالات ذات الاهتمام المتصلة بالأبعاد الإنمائية المستدامة في تلك الاتفاقات وبمساعدة المسؤولين في وضع هذه الاتفاقات في صيغتها النهائية. وحضر حلقة العمل مشاركون من سبعة بلدان نامية غير ساحلية هي أوزبكستان وأوغندا وبوركينا فاسو وتشاد وطاجيكستان ومالي والنيجر.

٤١ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، عقد الأونكتاد، في باكو، مؤتمراً إقليمياً للاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية بشأن سياسات الاستثمار الدولية وآفاق المستقبل. وأتاح المؤتمر منبراً لوضعي سياسات ريفية المستوى من ١٢ بلداً يمر اقتصاده بمرحلة انتقالية لمناقشة وضع السياسات والمعاهدات في مجال الاستثمار الدولي؛ ومسائل الاستثمار الدولي وإصلاح نظام اتفاقات الاستثمار الدولي؛ والخبرات في مجال إدارة المنازعات في مجال الاستثمار. وحضر المؤتمر حوالي ٦٠ مشاركاً من ١٢ بلداً.

(٩) في أفريقيا، أُجريت لإثيوبيا وأوغندا وبوتسوانا وبوركينا فاسو وبوروندي ورواندا وزامبيا وليسوتو؛ وفي آسيا، أُجريت لأوزبكستان وطاجيكستان وفيرغيزستان ومنغوليا ونيبال؛ وفي أوروبا لجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً وجمهورية مولدوفا.

٤٢ - وفي أيار/مايو ٢٠١٧، قدم الأونكتاد عرضاً إلى كبار المسؤولين في اللجنة الوزارية الثلاثية للسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي وجماعة شرق أفريقيا وجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، بالاستناد إلى وثيقة توجيهية في مجال السياسة العامة مقدمة من الأونكتاد للمساعدة في المفاوضات الخاصة بفصل عن الاستثمار في اتفاق منطقة التجارة الحرة الثلاثية، الذي يشمل ١٢ بلداً نامياً غير ساحلي ضمن أعضائه.

٤٣ - وجل البلدان النامية غير الساحلية لديها وكالة وطنية لتشجيع الاستثمار تقوم بتشجيع الاستثمارات، ولديها في كثير من الأحيان أيضاً مؤسسات دون وطنية، بيد أن مستوى قدرة هذه الوكالات على معالجة المسائل المتصلة بالاستثمار الخاص بالبلدان النامية غير الساحلية لا يزال محدوداً. ولكن هناك استثناءات أفضل الممارسات، مثل إثيوبيا ورواندا. ويسعى الأونكتاد إلى تقاسم أفضل الممارسات من جميع أنحاء العالم، بما في ذلك من البلدان النامية غير الساحلية، بطريقة يمكن تكرارها من جانب وكالات تشجيع الاستثمار الأخرى على نحو مستدام وقابل للتحسين. ولدعم تبادل أفضل الممارسات، يكافئ الأونكتاد سنوياً عدداً من وكالات تشجيع الاستثمار على الإنجازات المحققة في مجال تشجيع الاستثمار من أجل التنمية المستدامة، ويشاطر تجاربها مع وكالات أخرى. وفي عام ٢٠١٧، كانت لجنة الاستثمار الإثيوبية من بين الفائزين بجائزة تشجيع الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة، وذلك اعترافاً بعمل اللجنة فيما يتعلق بتحفيز الاستثمار الخاص في إثيوبيا الذي سيعزز النشاط الاقتصادي ويعجّل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٤٤ - وفي الفترة من أيار/مايو ٢٠١٧ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، شارك كبار المسؤولين عن تشجيع الاستثمار في البلدان النامية غير الساحلية في دورات تدريبية وفي تبادل أفضل الممارسات في مجال تشجيع الاستثمار في أحداث نظمها الأونكتاد، بما في ذلك حلقة دراسية إقليمية بشأن إعداد وتعزيز المشاريع المتصلة بأهداف التنمية المستدامة المقبولة لدى المصارف وإقامة شراكات مع وكالات ومؤسسات الاستثمار المتجه إلى الخارج، عُقدت في جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا (أيار/مايو ٢٠١٧). وساهم الأونكتاد في منتدى الحزام والطريق للتعاون الدولي الذي نظّمته حكومة الصين في بيجين وشاركت فيه جميع البلدان المشاركة في مبادرة "حزام واحد، طريق واحد"، بما في ذلك ١٢ بلداً من البلدان النامية غير الساحلية (أيار/مايو ٢٠١٧). وشارك مسؤولون عن تشجيع الاستثمار من البلدان النامية غير الساحلية في دورة تدريبية بشأن العناصر الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر نظمتها الرابطة العالمية لوكالات تشجيع الاستثمار في اسطنبول، تركيا (كانون الثاني/يناير ٢٠١٨). وفي إطار شراكة طويلة الأمد، ساهم الأونكتاد في الدورة بوحدة تدريبية بشأن سياسات الاستثمار الوطنية والدولية.

٤٥ - وترمي أدلة الاستثمار التي يتيحها الأونكتاد على شبكة الإنترنت إلى إذكاء وعي مجتمع المستثمرين الدوليين بفرص الاستثمار وشروطه في البلدان المستفيدة. وتضع الأدلة الحكومات بتوجيه من الأونكتاد، وهي تتضمن معلومات عن التكاليف النمطية التي يواجهها المستثمرون فيما يخص الموظفين والإيجار والمرافق والعوامل، من أجل تمكين المستثمرين من إجراء التخطيط الأولي للأعمال، كما تتضمن معلومات عن جهات الاتصال الرئيسية في الحكومة وتعليقات وإرشادات المستثمرين الموجودين بالفعل في البلد. وقد وُضعت أدلة الاستثمار أو يجري حالياً

وضعها للبلدان النامية غير الساحلية التالية: أوغندا وبوروندي ورواندا وزامبيا وملاوي. ويجري وضع دليلي زامبيا وملاوي بالاشتراك مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا.

٤٦- ويساعد برنامج اللوائح التنظيمية الإلكترونية لتيسير الأعمال للأونكتاد البلدان على تبسيط وأتمتة القواعد والإجراءات المتعلقة بالاستثمار وتنظيم المشاريع. ويُطبق نظام اللوائح التنظيمية الإلكترونية في سبعة بلدان نامية غير ساحلية هي إثيوبيا وبوتان وبوركينا فاسو وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً ورواندا ومالي والنيجر. ويساهم النظام في زيادة الشفافية والنهوض بالقدرة المؤسساتية، ويسر من ثم الأعمال التجارية ويجعل البلدان النامية غير الساحلية أكثر جاذبية للمستثمرين الأجانب. وفي عام ٢٠١٧، اتسع البرنامج ليشمل استحداث بوابات تجارية، وهي أداة تيسير جديدة تركز على الإجراءات التجارية. وقد استُحدثت بوابات تجارية أو يجري استحداثها لثمانية بلدان، بما فيها ثلاثة بلدان نامية غير ساحلية هي أوغندا ورواندا مالي.

٤٧- وتسعى مبادرة البورصات المستدامة، التي أُطلقت في عام ٢٠٠٩، إلى الاستفادة مما للبورصات من إمكانات تحفيز لتحسين ممارسات إبلاغ الشركات والشفافية بين الشركات المسجلة في مجال المسائل البيئية والاجتماعية وإدارة الشركات، ومن ثم تحسين الأداء في هذا المجال على المدى الطويل. وقد زاد عدد أعضاء المبادرة ليصل إلى ٦٨ بورصة. وزادت مشاركة البورصات من البلدان النامية غير الساحلية إذ انضمت إلى المبادرة أربع بورصات في السنتين الماضيتين، وهي بالتحديد بورصة بوتسوانا وبورصة رواندا وبورصة زمبابوي وبورصة كازاخستان. وكأعضاء في المبادرة، استفادت البورصات في عام ٢٠١٧ من الالتزام المتعلق بالتمويل الأخضر والمساواة بين الجنسين من خلال حلقات دراسية شبكية ونشر وثائق توجيهية للبورصات المستدامة بشأن هذين الموضوعين. وبالإضافة إلى ذلك، تلقت بوتسوانا مساعدة تقنية في وضع توجيهات بشأن الإبلاغ عن المعلومات البيئية والاجتماعية والإدارية للشركات المسجلة في هذه البورصات، التي كانت قد التزمت بحملة البورصات المستدامة لسد فجوة المعلومات البيئية والاجتماعية والإدارية. وشكّلت شركات مع فرادى البورصات الأعضاء بشأن التوعية بالمساواة بين الجنسين، بما في ذلك مع بورصة رواندا. وتعاون الأونكتاد مع بوتسوانا بشأن أفضل الممارسات في التمويل الأخضر من خلال الفريق الاستشاري المعني بالتمويل الأخضر التابع لمبادرة البورصات المستدامة، الذي تحظى بوتسوانا بتمثيل فيه.

٤٨- وتشمل أنشطة بناء القدرات التي يضطلع بها الأونكتاد في البلدان النامية غير الساحلية أنشطة ذات صلة بمسألة الملكية الفكرية من أجل التنمية. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٧، قدم الأونكتاد دورات تدريبية استفاد منها عدد من البلدان النامية غير الساحلية، بما في ذلك حلقة عمل بشأن نقل التكنولوجيا والصحة العامة نُظمت في داكار وأُعدت بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ورابطة يولسي. وكان من بين البلدان المشاركة بوركينا فاسو ومالي والنيجر. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، نُظمت في بيشوفتو، إثيوبيا، لمديري البحوث، برنامج تدريبي عن الابتكار والملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا، مع التركيز على القطاع الزراعي. وكان الهدف من التدريب هو بناء قدرات الباحثين وفهمهم فيما يتعلق باتباع نهج متوازن ومتكامل إزاء الابتكار والملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا بطريقة تساعدهم في بناء علاقة مستدامة مع القطاع الخاص. وبالإضافة إلى ذلك، قدم الأونكتاد تعليقات موضوعية بشأن مشروع استراتيجية أوغندا الوطنية للملكية الفكرية. وأقرت التعليقات على أنها توفر أساساً متيناً للمناقشات الوطنية وأدرجت في مشروع الاستراتيجية.

وفي آذار/مارس ٢٠١٨، قام الأونكتاد، بالتعاون مع وزارة الصناعة في إثيوبيا ومنظمة الصحة العالمية، بتيسير مناقشة رفيعة المستوى بشأن إصلاح قانون البراءات في إثيوبيا لدعم الإنتاج المحلي للمستحضرات الصيدلانية المبتكرة.

٤٩- وواصل الأونكتاد أيضاً تقديم المساعدة إلى مراكز إمبريتيك الخمسة القائمة في البلدان النامية غير الساحلية، من خلال الخدمات الاستشارية، وحلقات العمل والحلقات الدراسية المتعلقة بالسياسة العامة بالاستناد إلى إطار سياسات تنظيم المشاريع، فضلاً عن التدريب لمنظمي المشاريع والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وفي الربع الأول من عام ٢٠١٨، قدم الأونكتاد، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، المساعدة إلى حكومة إثيوبيا لوضع استراتيجية وطنية لتنظيم المشاريع. وعزز الأونكتاد أيضاً قدرات مراكز إمبريتيك في عدد من البلدان، ومنها زامبيا. وجرى تمديد شهادة تدريب المدربين وتقديم الدعم إلى الشبكات والمبادرات الإقليمية لتستفيد منها البلدان النامية غير الساحلية التالية: إثيوبيا وباراغواي وبوتسوانا وزامبيا وسوازيلند ولسوتو وملاوي.

٥٠- وواصل الأونكتاد العمل مع مجموعة مختارة من البلدان النامية غير الساحلية لتحديد فرص الروابط التجارية من أجل ربط أصحاب المشاريع المحليين بالشركات الكبيرة، لا سيما في قطاعي الزراعة والبناء. وإن أنشطة بناء الروابط، التي أُجريت بالتعاون مع وكالات تابعة للأمم المتحدة ضمن إطار مشترك، أتاحت للأونكتاد أن يساعد أكثر من ٢٠٠ منظم مشاريع في زامبيا.

٥١- وتؤدي سياسات المنافسة الفعالة دوراً هاماً في دعم بيئة الأعمال وتعزيز كفاءة الأسواق وابتكارها وحماية المستهلك. وساعد الأونكتاد، في إطار عمله في هذا المجال، ثلاثة بلدان نامية غير ساحلية في تحسين قدراتها القانونية والتنظيمية. فعلى سبيل المثال، كان الهدف من مشروع يتعلق بتعزيز القدرات في مجال إنفاذ المنافسة وحماية المستهلك في إثيوبيا هو تحسين الإطار القانوني والمؤسسي وإرساء الأسس اللازمة لتحقيق المزيد من الفعالية في إنفاذ سياسات المنافسة في إثيوبيا. وأتاح هذا المشروع لموظفي هيئة المنافسة التجارية وحماية المستهلكين تلقي تدريب فني في تحليل الاندماجات، والممارسات التجارية غير العادلة، وحماية المستهلك، وتقنيات التحقيق، وإنفاذ قانون المنافسة. ويسر أيضاً تبادل الخبرات من خلال مشاركة موظفي الهيئة في جولات دراسية إلى هيئات منافسة أخرى ومؤتمرات بشأن سياسات المنافسة.

٥٢- وفي إطار برنامج لدعم التجارة والتكامل الاقتصادي، طلب الاتحاد الأوروبي والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا إلى الأونكتاد أن يساعد ثمانية بلدان في وسط أفريقيا في تعزيز قوانين وسياسات المنافسة وحماية المستهلك. وفي إطار هذا المشروع، حصلت تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى على تدريب ذي صلة. ونُظمت في بانغي في الفترة من ٧ إلى ٩ آذار/مارس ٢٠١٨ حلقة دراسية وطنية للدعوة في مجال المنافسة وحماية المستهلك. ونُظمت في نجامينا في ٥ و ٦ شباط/فبراير ٢٠١٨ حلقة دراسية وطنية بشأن المنافسة وحماية المستهلك هدفها تسليط الضوء على دور سياسات المنافسة وحماية المستهلك في نمو اقتصاد تشاد وتنميته، في ضوء مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية ومبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لحماية المستهلك؛ وعرض العناصر الرئيسية لهذه السياسات؛ والنظر في الخيارات المختلفة المتوخاة من أجل التنفيذ الفعال لهذه السياسات في تشاد؛ والتفكير في إشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني والجهات المعنية الأخرى في المنطقة في إدارة قوانين وسياسات المنافسة وحماية المستهلك.

سادساً - استعراض منتصف المدة بشأن تنفيذ برنامج عمل فيينا

٥٣ - اعتمدت الجمعية العامة، في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، القرار ٢٣٢/٧٢ بشأن متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية. وقررت الجمعية العامة أن تدعو، وفقاً لما ورد في الفقرة ٧٨ من برنامج عمل فيينا، إلى عقد استعراض شامل رفيع المستوى لمنتصف المدة بشأن تنفيذ برنامج عمل فيينا للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤ في موعد لا يتجاوز كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩؛ وبأن تُدعى جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها الأونكتاد، كل في حدود ولايته وفي حدود الموارد المتاحة، إلى تقديم الدعم لعملية الاستعراض؛ وبأن يكون استعراض منتصف المدة الرفيع المستوى مسبقاً واجتماعات تحضيرية إقليمية، حسب الاقتضاء وفي حدود الموارد المتاحة^(١٠). وقررت الجمعية العامة أيضاً أن يتناول استعراض منتصف المدة الشامل الرفيع المستوى التقدم الذي أحرزته البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر والشركاء في التنمية في تنفيذ برنامج عمل فيينا وأن يكون منتدى لتقاسم أفضل الممارسات والدروس المستفادة وتحديد العقبات والقيود المصادفة والإجراءات والمبادرات اللازمة للتغلب عليها، وكذلك التحديات والمسائل الناشئة، من أجل مواصلة الإسراع بوتيرة تنفيذ برنامج عمل فيينا^(١١).

٥٤ - والأونكتاد مستعد للمساهمة في استعراض منتصف المدة بشأن تنفيذ برنامج عمل فيينا في المجالات الواقعة ضمن نطاق ولايته واختصاصه. وسيكون استعراض منتصف المدة فرصة مناسبة لإعادة توجيه انتباه المجتمع الدولي إلى التحديات الإنمائية التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية، لا سيما في سياق تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتعهد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بألا يتخلف أحد عن الركب، من أجل توليد الزخم اللازم لكي تحقق البلدان النامية غير الساحلية الأهداف والغايات الواردة في برنامج عمل فيينا بحلول موعد ٢٠٢٤ المستهدف.

سابعاً - الدروس المستفادة والتوصيات المتعلقة بالسياسة العامة

٥٥ - يبين التباطؤ الحاد في النمو في البلدان النامية غير الساحلية وانخفاض حصتها من الصادرات العالمية منذ اعتماد برنامج عمل فيينا في عام ٢٠١٤ التحديات المستمرة التي تواجهها هذه البلدان كنتيجة لبعدها الجغرافي واعتمادها على السلع الأساسية. ويضع أيضاً موضع السؤال قدرتها على تحقيق أهداف برنامج العمل بحلول الموعد المستهدف، فضلاً عن إحراز تقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٥٦ - وفي ضوء هذه المعلومات، لا بد من بذل جهود معززة لدعم تنفيذ برنامج العمل، ومساعدة البلدان النامية غير الساحلية في التغلب على العقبات الجغرافية والهيكلية لتنميتها. وينبغي أن يهدف استعراض منتصف المدة المقبل بشأن تنفيذ برنامج العمل إلى تحديد التدابير الواجب اتخاذها لعكس مسار التدهور المقلق في النمو والصادرات، بسبل منها حشد مزيد من الدعم من أجل تيسير التجارة والتعاون في مجال المرور العابر ولبناء القدرات الإنتاجية من أجل

(١٠) A/RES/72/232، الفقرة ٤٧.

(١١) المرجع نفسه، الفقرة ٤٨.

تحقيق التحول الهيكلي. وينبغي أن يتجاوز تعزيز الشراكة بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر والشركاء في التنمية التعاون الإنمائي التقليدي وأن يشمل تدابير مركزة لدعم تنمية القطاع الخاص وبناء القدرات الإنتاجية.

٥٧- وقد حصل الدعم المقدم من الأونكتاد في تنفيذ برنامج العمل عبر مختلف أولوياته على تقييمات إيجابية وتعليقات من المستفيدين وكذلك من مقيمين مستقلين. وشهد الأونكتاد نمواً مطرداً في طلبات المساعدة التقنية والدعم في مجال بناء القدرات للبلدان النامية غير الساحلية، بما في ذلك في مجالي تيسير التجارة وبناء القدرات الإنتاجية. والأونكتاد مستعد للاستمرار في توسيع دعمه في حدود قدراته وموارده. بيد أن زيادة المساعدة التي يقدمها الأونكتاد بطريقة مستدامة يتطلب موارد مالية إضافية خارجة عن الميزانية.

التوصيات المتعلقة بالسياسة العامة

٥٨- قد يود مجلس التجارة والتنمية النظر في تقديم التماس إلى البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر والشركاء في التنمية لكي تنفذ التدابير ذات الأولوية في برنامج عمل فيينا.

٥٩- وقد يود أعضاء مجلس التجارة والتنمية النظر في تقديم دعم نشط في عملية استعراض منتصف المدة بشأن تنفيذ برنامج عمل فيينا، واستعراض التقدم المحرز حتى الآن، وتحديد التدابير ذات الأولوية اللازمة، وتعبئة جميع الجهات صاحبة المصلحة لتعزيز الجهود في السنوات المقبلة.

٦٠- وقد يود مجلس التجارة والتنمية النظر في تشجيع الجهات المانحة والبلدان الأخرى القادرة على ذلك على دعم أعمال الأونكتاد المتعلقة بالبلدان النامية غير الساحلية وتنفيذ برنامج عمل فيينا.